الصلة بشأن حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا ، وتطالب بتنفيذها بصورة فورية وفعّالة :

٢ ـ **ترحّب** بالاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية العاشرة ، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤[١٢] ، وخاصة تلك المتصلة بالمنطقة الافريقية ؛

٣ ـ **تحيط علماً مع التقدير** بالاستجابة المشجّعة من جانب المجتمع الدولي للنداءات المختلفة التي تدعو إلى التخفيف من خطورة حالة الامدادات الغذائية الراهنة في افريقيا ؛

٤ ـ **ترحّب** باعتماد اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية بالاجماع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ لقرار بشأن أزمة الأغذية في افريقيا[١٣] ، وتدعو إلى تنفيذه على نحو كامل وعاجل ؛

٥ ـ **تحثّ** المجتمع الدولي ، بالنظر إلى استمرار خطورة حالة الامدادات الغذائية في عدد كبير من البلدان الافريقية ، على أن يواصل بذل جهوده وزيادة هذه الجهود لتوفير المعونة الغذائية الإضافية المطلوبة على أساس عاجل وكذلك المساعدات التقنية وأشكال المساعدات الأخرى اللازمة في هذا الصدد ؛

٦ ـ **تحثّ** المجتمع الدولي أيضاً على الاستجابة بسخاء للحاجة العاجلة إلى المدخلات الزراعية اللازمة لإنعاش الزراعة وتربية الحيوانات ؛

٧ ـ **تطلب** إلى المجتمع الدولي مواصلة دعمه للجهود التي تضطلع بها البلدان الافريقية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لزيادة الانتاج الغذائي وذلك بجملة طرق منها قيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الأخرى المشتركة في تمويل التنمية الزراعية ، بتقديم مساعدات مالية وتقنية إضافية لافريقيا على سبيل الأولوية وعلى أساس الأجل الطويل ، وزيادة قروض البنك الدولي إلى القطاع الزراعي في افريقيا ؛

٨ ـ **تحيط علماً** بالجهود التي قامت بها البلدان الافريقية بالفعل في ميدان الأغذية ووضع السياسات الزراعية ، وتشجعها على متابعة هذه الجهود وتعزيزها ولاسيما في مجال تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية للأغذية ؛

٩ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٥ ، تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار مع الاهتمام بوجه خاص بدور وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مساعدة البلدان الافريقية على حل مشاكلها الغذائية والزراعية .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٦٦/٣٩ ـ مشاكل الأغذية والزراعة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والواردين في قراريها ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وإلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الوارد في قرارها ٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، وإلى قرارها ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وإلى الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث الواردة في مرفق قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تشدد على الحاجة الملحّة إلى إبقاء قضايا الأغذية والزراعة في محور الاهتمام العالمي ،

وقد نظرت في الحالة الخطيرة للأغذية والزراعة في كثير من البلدان النامية ، لاسيما الحالة المتأزمة والمتدهورة في افريقيا ، التي ازدادت تفاقماً بفعل امتداد فترة الجفاف وزيادة سرعة التصحّر ، واستمرار مشكلة نقص الأغذية في البلدان النامية التي تعاني من عجز في مجال الأغذية ، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً ،

وإذ تدرك أنه وإن كانت حالة الإمدادات العالمية الإجمالية من الأغذية قد تحسنت باطراد خلال العقد الماضي ، فإن أعداد الجوعى والمصابين بسوء التغذية تتزايد وأصبحت مخاطر انعدام الأمن الغذائي أكبر الآن بالنسبة لكثير من البلدان النامية ومن ثم فإن الحالة تتطلب جهوداً إضافية ،

وإذ تعيد تأكيد أن مشاكل الأغذية والزراعة في البلدان النامية ينبغي النظر فيها على نحو شامل بأبعادها المختلفة ، وكذلك من منظورها الفوري والقصير الأجل والطويل الأجل ،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي لاستئصال الجوع وسوء التغذية الذي اعتمده مؤتمر الأغذية العالمي منذ عشر سنوات[١٤] ،

---

(١٢) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩** (A/39/19) ، المجلد الأول .

(١٣) WFP/CFA: 18/18/Add. 1 ، الفقرة ٣٤ .

(١٤) **تقرير مؤتمر الأغذية العالمي ، روما ، ٥ ـ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 75. II. A. 3) ، الفصل الأول .

وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية[١٥] ،

١ ـ **تعيد تأكيد** قراريها ١٥٨/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن مشاكل الأغذية و ١٥٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن حالة الأغذية والزراعة المتأزمة في افريقيا ، وكذلك جميع القرارات الأخرى المتعلقة بالأغذية والزراعة ، وتدعو إلى تنفيذها الفوري والفعّال ؛

٢ ـ **ترحب** باستنتاجات وتوصيات مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية العاشرة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤[١٢] ؛

٣ ـ **ترحّب** بالتقرير السنوي التاسع للجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية[١٦] ؛

٤ ـ **تحثّ** المجتمع الدولي على أن يعمد ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأغذية العالمي ، إلى تكريس نفسه مرة أخرى لتحقيق أهداف ذلك المؤتمر وتكثيف الجهود المتضافرة من أجل الوفاء بالتزامه باستئصال الجوع وسوء التغذية في أقرب وقت ممكن ، وبالتأكيد بحلول نهاية القرن الحالي ، وتطلب من الحكومات والمنظمات الدولية ، في هذا الصدد ، إيلاء اهتمام خاص للتدابير التي اتفق عليها مجلس الأغذية العالمي في دورته الوزارية العاشرة بوصفها المهام الرئيسية لتحقيق أهداف ذلك المؤتمر ؛

٥ ـ **تؤكد من جديد** أن صون السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي في الأغذية والزراعة هامان لتحسين الأحوال الاقتصادية وزيادة الأمن الغذائي ؛

٦ ـ **تعيد تأكيد** أن الحق في الحصول على الغذاء هو حق من حقوق الإنسان العالمية ينبغي أن يكفل لجميع البشر ، وتؤمن ، في هذا الصدد ، بالمبدأ العام القائل بأنه ينبغي عدم استخدام الأغذية كأداة للضغط السياسي ؛

٧ ـ **تعيد تأكيد** أنه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة إنتاج الأغذية الذي هو أحد أهم العناصر في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلدان النامية ، وأنه ينبغي ، في هذا الصدد ، مواصلة الجهود المستمرة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية ، كما ينبغي أن تلعب الاستراتيجيات والخطط والبرامج الغذائية الوطنية للبلدان النامية دوراً رئيسياً في عملية تقرير الأولويات وفي تنسيق التمويل الوطني والدولي وفي تطبيق التكنولوجيا من أجل تعزيز إنتاج الأغذية وزيادة الاعتماد على الذات وطنياً وفي ميدان الأغذية في البلدان النامية ؛

٨ ـ **تطلب** إلى المجتمع الدولي دعم جهود البلدان النامية التي تواجه قيوداً في مجال تنمية إنتاجها الغذائي والزراعي لتمكينها من تحقيق الاعتماد على الذات ؛

٩ ـ **تشدّد** على أن التدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو لخفض الإنتاج الغذائي والزراعي في المستقبل ينبغي ألا تؤثر تأثيراً معاكساً على المشاكل الغذائية التي تواجهها البلدان النامية ؛

١٠ ـ **تطلب** إلى المجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم لتحقيق المفهوم الأوسع والمتكامل للأمن الغذائي العالمي ، مع التركيز على كفاية الإمدادات الغذائية والإنتاج الغذائي ، واستقرار الامدادات والأسواق الغذائية ، وأمن الوصول إلى الامدادات ، كما حددته لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورتها الثامنة[١٧] ؛

١١ ـ **تشدّد** على أن أوجه التقدم الهامة التي تحرز في بحوث وتكنولوجيا الأغذية والزراعة وتطبيقها في البلدان النامية يلزم مواصلتها وتحسينها ونشرها على نطاق أوسع لتشمل تلك البلدان جميعها ، وينبغي في هذا السياق إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الافريقية وأقل البلدان نمواً ؛

١٢ ـ **تؤكد** على الحاجة إلى عكس مسار أية اتجاهات إلى الهبوط في التزامات تقديم المعونة للأغذية والزراعة وتطلب إلى المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، زيادة تدفق الموارد لكي تبلغ المستويات الكافية ، عن طريق جميع القنوات ، دعماً لبرامج وسياسات زيادة الإنتاج الغذائي والزراعي ورفع مستويات التغذية في البلدان النامية ، لاسيما في افريقيا وأقل البلدان نمواً ، مع مراعاة الاقتراح الذي قدمه المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي في الدورة العاشرة للمجلس بشأن زيادة الموارد الخارجية خلال خمس سنوات ، ابتداء من عام ١٩٨٦ ، بمقدار ٥ بلايين من الدولارات ، على الأقل ، وذلك بنسب متساوية تقريباً ، فيما يتعلق بالمساعدة الرأسمالية والبرنامجية على السواء ، على أن توجه هذه الزيادة عن طريق الوكالات والبرامج القائمة[١٨] ؛

---

(١٥) انظر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، **تقرير المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية** ، روما ، ١٢ ـ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول .

(١٦) WEP/CFA: 17/19 ؛ أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الوثيقة E/1984/117 .

(١٧) انظر : **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩** (A/38/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ٤٤ .

(١٨) المرجع نفسه ، **الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩** (A/39/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ٥٧ .

١٣ ـ **تشدّد** على الحاجة إلى الإتمام الناجح للتغذية الأولى لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وتحثّ جميع البلدان المعنية ، مع مراعاة إسهام البلدان المتقدمة النمو الخاص ، على الوصول إلى اتفاق على سبيل الأولوية بشأن التغذية الثانية لموارد الصندوق بغية تمكينه من الاستمرار في تقديم مساهمته الفعّالة على مستوى كاف ؛

١٤ ـ **تحث كذلك** البلدان المتقدمة النمو على تقديم تمويل تكميلي من أجل التغذية السابعة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية لتغطية العجز وتمكين المؤسسة من زيادة مساعدتها إلى البلدان النامية ، وبصفة خاصة في مجال تنمية الأغذية والزراعة ؛

١٥ ـ **تشدّد كذلك** على الحاجة إلى ضمان تحقيق الهدف المتفق عليه لموارد برنامج الأغذية العالمي العادية والبالغ ١ر٣٥ من بلايين الدولارات لفترة السنتين ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦[١٩] ؛

١٦ ـ **تؤكد** على ضرورة التنفيذ الفعّال لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٠[٢٠] ، التي تم تمديدها إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ؛

١٧ ـ **تعرب عن قلقها البالغ** لعدم استخدام مرفق تمويل الأغذية التابع لصندوق النقد الدولي إلاّ في مناسبات محدودة منذ إنشائه وتتطلع ، في هذا الصدد ، إلى الاستعراض الوشيك للمرفق الذي سيجريه الصندوق ؛

١٨ ـ **ترى** أن تحسين ظروف مجموعات المزارعين المتضررة بصورة خاصة من صغر حجم الحيازات وغير ذلك من القيود له أهمية قصوى ؛

١٩ ـ **تؤكد** على دور النساء بوصفهن جزءًا من الأسرة الريفية ، وتدعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام في السياسات لدور المرأة فيما يتعلق بالنظم الغذائية ، وتشدد على ضرورة إشراك المرأة في صياغة وتنفيذ ومتابعة الاستراتيجيات والخطط والمشاريع الغذائية الوطنية ؛

٢٠ ـ **تحثّ** المجتمع الدولي على الاستجابة فوراً وعلى نحو كاف ومنسق لمبادرة الأمين العام ونداء مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لصالح البلدان الافريقية المهددة بنقص شديد في الأغذية وذلك بمواصلة وزيادة المساعدة الغذائية والتقنية الطارئة إلى تلك البلدان ، وكذلك بزيادة جميع أشكال المساعدة في سبيل إنعاش القطاعات الغذائية والزراعية في تلك البلدان ؛

٢١ ـ **تلاحظ** أن انتشار القيود التي تفرض على الواردات وتزايد تقديم إعانات للصادرات يُرى أنهما أسهما في دعم استقرار الأسواق الدولية وفي تزايد التشوهات في تخصيص الموارد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وأنه ينبغي أن تبدي جميع البلدان الإرادة السياسية اللازمة وذلك بالامتناع عن إقامة عقبات جمركية أمام الواردات الزراعية ، خاصة تلك القادمة من البلدان النامية ، وأنه ينبغي للبلدان المصدرة أن تسعى جاهدة للحد من تقديم إعانات للصادرات وما يماثل ذلك من ممارسات قد تعرقل التجارة ، خاصة تجارة البلدان النامية ؛

٢٢ ـ **تشدّد** ، في جملة أمور ، على أنه ينبغي ، من أجل الوصول إلى حل شامل لمشاكل الأغذية والزراعة ، بذل جهود لإيجاد حل للمشاكل المالية الخطيرة بوجه عام ، ومشاكل السيولة بوجه خاص ، التي تواجه البلدان النامية ، والتي ترجع بدرجة كبيرة إلى تأثيرات الزيادات في أسعار الفائدة ؛

٢٣ ـ **تعيد تأكيد** الالتزام بمواصلة وزيادة المساعدات الإنمائية في قطاع الأغذية ، مع تعزيز دور التعاون المتعدد الأطراف ، وتحسين تنسيق المساعدة الدولية ؛

٢٤ ـ **تشدّد** على الحاجة إلى تعزيز التعاون دون الإقليمي ، والإقليمي ، والأقاليمي من أجل النهوض بالأمن الغذائي وتنمية الزراعة في البلدان النامية وتطلب ، في هذا السياق ، إلى الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تمنح دعماً على سبيل الأولوية للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال الأغذية والزراعة ؛

٢٥ ـ **ترحّب** بالاستعراض الشامل والمنهجي للتقدم المحرز في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في سياق تنفيذ برنامج العمل بصيغته التي اعتمدها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وتتطلع إلى استعراض مماثل بعد أربع سنوات .

الجلسة العامة ١٠٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٦٧/٣٩ ـ مخلفات الحروب

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٤٣٥ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٧١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٨٨/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢١٥/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٦٢/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن مشكلة مخلفات الحروب ،

(١٩) انظر : WFP/CFA: 15/19 ، الفقرة ٤٢ .
(٢٠) للاطلاع على نص الاتفاقية ، انظر : TD/WHEAT. 6/13 .